# الاقتصاد الأردني في ظل السلام مع الكيان الإسرائيلي

19 شباط 2021

# الفهرس

تقييم الدراسة

مقدمة الدراسة

I. السلام في خطابات الرؤساء الأردنيين ووعود النهوض الاقتصادي
   1- خطابات الملك عبد الله
   2- خطابات الملك الحسين بن طلال

II. تأثر الاقتصاد الأردني بالسلام (1994 – 2021)
   1- قطاع الزراعة والموارد المائية
   2- قطاع الصناعة
   3- البنية الاقتصادية الأردنية

خاتمة

لائحة المراجع

## تقييم الدراسة

هذه الدراسة هي عبارة عن عرض للواقع الاقتصادي في الأردن وتقييم له، حيث تعمل على إجراء عرضٍ لخطابات الملكيين الأردنيين لنلحظ مفاتيح الوعود والآمال التي تم التعويل عليها للسير في خط التفاوض والتصالح مع العدو الإسرائيلي. حيث تذرعت الجهات الرسمية الأردنية بالعائد الاقتصادي للسلام والمنفعة على البلاد، التي تريح الأمة من الحروب ومآسيها وتبعاتها الكارثية، وتعطي وفرة اقتصادية، والتي لم يكن لها على أرض الواقع إلا نتائج عكسية.

كما تعرض الدراسة تأثر الاقتصاد الأردني على مستوى مختلف القطاعات الإنتاجية بعملية السلام مع الكيان الصهيوني. فتبدأ من معاناة الأردن من أزمات في المياه التي انعكست على القطاع الزراعي. لتطرح إشكالية واضحة أنه لطالما كانت ذريعة الصلح مع الكيان هي تحقيق نمو في الاقتصاد الأردني، فلماذا لم يستفد الأردن من علاقته بالاحتلال لتطوير هذا القطاع؟

تذكر الدراسة احتلال الكيان الإسرائيلي لأرضين زراعيتين في الغمر والباقورة وهما مصدران أساسيان للمياه، ما حرم الأردن من ريعهما ومياهما حتى بعد عملية الصلح. حيث عمد الكيان إلى استئجار تلك الأراضي لمدة طويلة الأمد، ولم تقم الأردن بفسخ تلك الاتفاقية حتى عام 2019. وعليه، كان الكسب للصالح الإسرائيلي طوال المدة الزمنية (1994 – 2019).

أما بخصوص القطاع الصناعي؛ كان حريّ بنا النظر في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الصناعي الأردني بعد القيام بصفقات خاسرة على مستوى السياسة والسيادة في سبيل تحقيق صفقات رابحة اقتصادياً. وقد تبين ضعف ذلك المؤشر مقابل الناتج المحلي الخدماتي. وبالتالي، فإن الأردن لم تستطع تطوير أي من القطاعات الإنتاجية لا الصناعية ولا الزراعية. وهذا ما أورثه تبعية اقتصادية تتبع التبعية السياسية.

وبناءَ على ما تقدم؛ يُعد الاقتصاد الأردني من بين أصغر الاقتصادات في الشرق الأوسط، حيث لا توجد إمدادات كافية من المياه والنفط والموارد الطبيعية الأخرى، الأمر الذي يكمن وراء اعتماد الحكومة الكبير على المساعدات الخارجية. تشمل التحديات الاقتصادية الأخرى للحكومة معدلات عالية مزمنة للبطالة والعمالة الناقصة، وعجز الميزانية والحساب الجاري، والديون الحكومية.

لقد خلص إيجاز مركز أبحاث الأمن القومي في العام 2019 للإشارة إلى "خيبة الأمل الأردنية من عدم الوفاء بالوعود المتعلقة بالسلام الاقتصادي، في عدة جوانب، أبرزها التلكؤ الإسرائيلي المتواصل في تطبيق مشروع قناة البحرين، ومسألة تشجيع العمل والتجارة وحركة الاستيراد والتصدير".

## مقدمة الدراسة

تتحدث هذه الدراسة عن نموذج آخر من الدول العربية التي اتخذت مسارها بالاتجاه غرباً فهادنت العدو الإسرائيلي وتعاونت مع الولايات المتحدة الأميركية سياسيا واقتصادياً. فبعد التطرق إلى الحالة الاقتصادية في جمهورية مصر العربية ضمن دراسة الاقتصاد المصري في ظل السلام مع الكيان الإسرائيلي، قمنا باختيار المملكة العربية الأردنية، التي رأت في السلام مع الإسرائيلي كسبا لود الولايات المتحدة. حيث ربطت الأخيرة بين شطب الديون المترتبة على الأردن وتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية وبين إحراز التقدم في مسار الصلح بين الأردن والكيان الصهيوني.

حيث سعت الأردن، وبحسب رؤيتها، إلى الحفاظ على الحد الأدنى من المصالح الوطنية، والتي تتمثل في المحافظة على الذات وتأمين المساعدات الاقتصادية الخارجية وعدم معاداة قوى النظام الدولي الجديد. فقد رأت في السلام الإسرائيلي ملجأً في الابتعاد عن الحرب وسبيلاً نحو تحسين الاقتصاد الأردني.

في هذه الدراسة سوف نعمد إلى الحديث عن الاقتصاد الأردني وتبيان مرتكزاته ومقوماته والنظر في مؤشرات النمو ومقارنة فترة ما قبل السلام وما بعده.

وفي هذا الصدد، قسمنا البحث إلى قسمين، جاء الأول تحت عنوان: السلام في خطابات الرؤساء الأردنيين ووعود النهوض الاقتصادي. أمّا الثاني، فجاء تحت عنوان تأثر الاقتصاد الأردني بالسلام (1994 – 2021).

## I. السلام في خطابات الرؤساء الأردنيين ووعود النهوض الاقتصادي

**بالعودة إلى خطابات الملكين الأردنيين الذين رعيا اتفاق السلام الأردني الإسرائيلي، نستطيع أن نلحظ مفاتيح الوعود والآمال التي تم التعويل عليها للسير في خط التفاوض والتصالح مع العدو الإسرائيلي. حيث تذرعت الجهات الرسمية الأردنية بالعائد الاقتصادي للسلام والمنفعة على البلاد، التي تريح الأمة من الحروب ومآسيها وتبعاتها الكارثية، وتعطي وفرة اقتصادية. إن هذه الذرائع التي سوف نطالعها في كلمات الملكين الحسين بن طلال وعبد الله بن الحسين، لم يكن لها على أرض الواقع إلا نتائج عكسية وقد عادت بالأضرار الجسام على الأردن كما سيظهر في سياق بحثنا.**

### 1. خطابات الملك الحسين بن طلال

إلى جانب الرئيس الأميركي بيل كلينتون والرئيس الإسرائيلي عيزر وايزمن ورئيس الوزراء يتسحاق رابين؛ وقف الملك حسين بن طلال، بعد عقد اتفاقية السلام في وادي عربة مصرحاً في 26 /1994/10: "**إنه يوم غير عادي، يومٌ فريد فيما يحمل من آمال ووعود للأجيال القادمة الأردنية والإسرائيلية والعربية والفلسطينية...**" وأعرب الملك الأردني عن اعتقاده أن "**الأغلبية العظمى من الأردنيين تساند هذا الاتفاق... وأضاف واصفًا وادي عربة بـ" الوادي العظيم الذي سيصبح وادي السلام. واضاف " وسنعمل معًا؛ إسرائيليين وأردنيين جنبًا إلى جنب، لنبنيه ونجعله يزهر كما كان سابقًا دون حاجة لأحد أن يراقب أنشطتنا أو يشرف على أعمالنا. إنه سلام الكرامة، سلام الالتزام، إنه هديتنا لشعبنا والأجيال القادمة. وستجلب المعاهدة معها تغييراً في حياة الناس ولن يكون السلام مجرد قطعة ورق يصادق عليها المسؤولون بل حقيقة واقعة**".[1]

وعليه، فقد كان الملك الأردني يرسم منطلقًا من رؤيته، المستقبل الأردني عبر المسالمة والمهادنة مع العدو الإسرائيلي، حيث يجنّب الأردن، برأيه، سلسلة من الحروب والمواجهات ويحقق تقدمًا على مستوى المعيشي والاقتصادي.

### 2. خطابات الملك عبد الله بن الحسين

للملك الأردني عبد الله بن الحسين كتاباً صادراً باللغتين العربية والإنكليزية يحمل عنوان: فرصتنا الأخيرة: السعي نحو السلام في وقت الخطر؛ يستعرض فيه مذكراته ويوثّق من خلالها أهم الأحداث والمحطات، كما يعرض فيه رؤيته لحل الصراع العربي-الإسرائيلي. إن عنوان الكتاب هو دليلٌ مختصرٌ على رؤية الملك وسعيه نحو السلام مع الكيان الإسرائيلي.[2]

وبالعودة إلى مقال بقلم الملك عبد الله الثاني[3] يشرح فيها فلسفة السلام وغائياته، نقرأ وجهة نظر الملك الأردني الذي رعى السلام كما فعل جده الملك الحسين، واستمر في ذات المسار التصالحي مع العدو الإسرائيلي. كتب الملك عام 2006 على الموقع الإلكتروني الملكي ما يلي: "**يصعب كسر شوكة سيكولوجية النزاع. ولكن التاريخ، بما في ذلك تاريخ أوروبا، يظهر أنه حتى ألد الأعداء يمكنهم القيام بتلك النقلة، عندما يفي السلام بوعده وعندما يحول مسار الطاقات الإنسانية والموارد المادية التي كانت تستنزفها العداوات نحو بناء البنى التحتية الوطنية،**

---

1 كلمة الملك حسين في احتفال توقيع معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية – وادي عربة (الأردن)، 26/ 10 / 1994، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 5 العدد20 (خريف 1994)، ص 194.

[2] الموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني، سيرة ملك. فرصتنا الأخيرة: السعي نحو السلام في وقت الخطر، صدر عن دار الساقي.

3 مسؤولية صنع السلام، مقالة بقلم الملك عبد الله الثاني، إنترناشونال هيرالد تربيون21 حزيران/يونيو 2006 (مترجم عن الإنجليزية)

وتعزيز التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية الأخرى، وتشجيع الحكم الرشيد، وعندما يعمل الاستقرار على جذب الاستثمار في الداخل، والمشاركة في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى زيادة الفرص الاقتصادية والنمو. إن وجود مجتمعات كاملة ذات مصالح واهتمامات بالواقع الجديد يسهم في تعزيز السلام.

لقد حان الوقت للقادة الإسرائيليين والفلسطينيين ليقروا بضخامة المسؤولية التي يحملونها، ليس من أجل الأمن والاستقرار والازدهار المستقبلي لشعوبهم فحسب، بل لرفاه منطقتنا بأكملها أيضا. وعلى القادة المنتخبين لدى الجانبين أن يقروا ويعلنوا أن ليس هناك حل أحادي للنزاع بين شعبيهم يضمن السلام الدائم والأمن، اللذين يحتاجهما الجانبان ويستحقانهما بصورة عادلة. والحل الذي يتم التوصل إليه من خلال التفاوض ويركز على وجود دولتين، مؤديا إلى قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، مستقلة، متجاورة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل آمنة، هو الحل الوحيد لهذا النزاع.

ولهذا، على الجانبين أن يعملا بصورة حاسمة لإيجاد الظروف اللازمة للعودة إلى المفاوضات، التي هجرت قبل ما يزيد عن خمس سنوات. وبالنسبة لإسرائيل، فإن هذا يعني الاعتراف بشركائها العديدين للسلام، الشعب الفلسطيني الذي يقوده الرئيس محمود عباس، والأمة العربية بأجمعها التي سعت عام 2002 لتحقيق السلام الشامل مع إسرائيل وفقا للشرعية الدولية. وبدون هذا، لن يتحقق القبول على مستوى المنطقة لإسرائيل، ولا السلام الحقيقي. وكذلك، فعلى القيادة الفلسطينية أن تقر بأن المفاوضات وحدها على أساس خريطة الطريق يمكن أن ترفع المعاناة عن كاهل الشعب الفلسطيني، وتعيد لهم حقوقهم القانونية المعترف بها قانونيا، وعلى القيادة الفلسطينية أن تتصرف وفق هذا الإقرار. كما يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على تجنب حدوث أزمة إنسانية. فالسماح بإفقار الملايين لن يفاقم المعاناة الإنسانية فحسب، بل إنه سيزيد من حدة الأزمة الأمنية للفلسطينيين والإسرائيليين أيضا، ويجعل العودة إلى المفاوضات أمرا أكثر صعوبة."[4]

[4] مصدر سابق، مسؤولية صنع السلام، مقالة بقلم جلالة الملك عبدالله الثاني، إنترناشونال هيرالد تربيون21 حزيران/يونيو 2006 (مترجم عن الإنجليزية)

## II. تأثر الاقتصاد الأردني بالسلام (1994 – 2020)

**يعيش اليوم الأردن حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي وتتعرض الحكومة لسلسلة من الاحتجاجات الشعبية نتيجةً للفقر والجوع وهناك أصوات تعلو للحديث عن إسقاط النظام الملكي. وقد قدّم رئيس الوزراء الأردني هاني الملقي في (الرابع من يونيو 2018) استقالته على خلفية الاحتجاجات الشعبية ضد مشروع قانون ضريبة الدخل وسياسة رفع الأسعار. إن الأوضاع الاقتصادية في مختلف دول العالم إلى تدهور، بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية وجائحة كورونا، لكن هناك مجموعة من المقومات والمرتكزات التي بإمكان الدولة أن تعتمد عليها، لا سيما على مستوى الإنتاج الزراعي والصناعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.**

**وهنا، سنعمد في هذا القسم إلى البحث في مقومات الاقتصاد الأردني وبنيته وكيف حالت اتفاقية السلام مع العدو الإسرائيلي دون استثمارها.**

### 1. قطاع الزراعة والموارد المائية

لطالما عانى الأردن من أزمات في المياه ما انعكس على القطاع الزراعي، وإذا كانت ذريعة الصلح مع الكيان هي تحقيق نمو في الاقتصاد الأردني، فكيف استفاد الأردن من علاقته بالاحتلال لتطوير هذا القطاع وهل حقق فوائد عائدة بالمنفعة على البلاد زراعيًا؟

احتل العدو الإسرائيلي منطقتين زراعيتين بامتياز تسميان الباقورة عام 1950 والغمر 1967، حيث توغلت "إسرائيل" على أرض الأردن جنوب البحر الميت، واستولت على 380 كيلومترًا مربعًا من الأرض، أي ما يعادل حجم قطاع غزة تقريبًا، لكنها في الغالب خالية من الناس. ومع ذهاب الأردن نحو خيار الصلح معه؛ عادت المنطقتان إلى السيادة الأردنية بموجب معاهدة السلام، وتم وضع ترتيبات خاصة بهما في ملحقي المعاهدة.

في لقاء الصلح بين الرئيس الأردني والإسرائيلي وتحت رعاية الأميركي، كانت أصعب القضايا هي الأرض والمياه. في 12 تشرين الأول (أكتوبر)، توصل رابين وحسين إلى اتفاق حول تسوية توصل إليها. وقد تم يتم تعديل الحدود قليلاً، لكن قاموا بوعد الأردنيين بأنهم سيستعيدون الأرض، وأنه سيحصل الأردن أيضًا على زيادة سخية في المياه من وادي الأردن.

تم تناول القضايا النهائية في اجتماع آخر لقمة رابين - حسين في عمان مساء يوم 16 تشرين الأول / أكتوبر. جثا الزعيمان على أيديهما وركبتيهما للصب على خريطة كبيرة للحدود بأكملها من الشمال إلى الجنوب ورسموا الخط شخصيا. حصلت منطقتان صغيرتان على معاملة خاصة: ستستأجر "إسرائيل" المنطقتين من الأردن حتى يتمكن المزارعون الإسرائيليون من مواصلة الوصول إلى زراعتهم.[5]

وتقع الباقورة شرق نقطة التقاء نهري الأردن واليرموك في محافظة إربد (شمال)، وتبلغ مساحتها نحو ستة آلاف دونم. أما الغمر فتقع في منطقة وادي عربة بمحافظة العقبة (جنوب)، وتقدر مساحتها بنحو أربعة آلاف دونم.[6]

---

[5] 25 years on, remembering the path to peace for Jordan and Israel, Brookings, Wednesday, October 23, 2019.

[6] الباقورة والغمر.. كنز زراعي لدعم اقتصاد الأردن، عمان/ ليث الجنيدي/ الأناضول، 2019/11/12.

**تكفي هذه المعلومات للدلالة على الخسارة الأردنية في عقدها لمعاهدة الصلح والسلام مع الكيان، حيث حرمت من حقها المشروع في الانتفاع من أراضٍ زراعية أردنية.**

حيث إن "الارتباط بين هاتين المنطقتين مع المسطحات المائية ليس من قبيل الصدفة: فلم يكن من الممكن احتلال أي من الأرضين في المقام الأول لولا المياه التي يحتاجها الجيش الإسرائيلي والمستوطنات لدعم المزارع.

إن أجزاء الاتفاقية نفسها المتعلقة بالمياه لا يمكن أن تكون قصيرة النظر، وتضمن بقاء واحدة من أكثر البلدان شحًا في العالم - الأردن - جافة. في غضون ذلك، لا يملك المزارعون الفلسطينيون ما يكفي من المياه. هذا الوضع محاصر باتفاقية المياه الموقعة مع إسرائيل في عام 1995، كجزء من عملية "أوسلو 2".[7]

يتدفق نهر اليرموك غربًا ويلتقي مع التيار الرئيسي لنهر الأردن الذي يتدفق جنوبًا بين الأردن من جهة، وفلسطين المحتلة من جهة أخرى. لكن في هذه الأيام كل قطرة من نهر اليرموك لا يستخدمها المزارعون في سوريا والأردن يتم تحويلها إلى خزان من قبل المزارعين في الكيان الإسرائيلي.

جف نهر الأردن نفسه منذ عام 1964، عندما حاصر الكيان الإسرائيلي الاستخدام الوحيد لبحيرة طبريا بالقرب من منبع النهر. في غضون ذلك، قام المبتكرون في الكيان بإتقان تقنيات الري بالتنقيط، ونفذوا مخططات لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، وبنوا العديد من محطات تحلية المياه التي يشير بعض المعلقين إلى أن لديها الآن الكثير من المياه.

وبينما يعاني الأردن بشكل متزايد من الجفاف، فهو يلجأ إلى تحلية المياه على ساحله الصغير في العقبة. وقد تم تشجيعها على ضخ التدفقات الباهظة الثمن من هناك إلى مدينة إيلات الإسرائيلية المجاورة، مقابل ضخ الكيان للمياه العذبة إلى الأردن من بحيرة طبريا (المتنازع عليها).

هناك ميل لإلقاء اللوم على تغير المناخ أو اللاجئين في هذه الخيارات السياسية، ربما لأنهم لا يستطيعون الرد. لكن أولئك الذين تسببوا في هذه الفوضى هم من يجب عليهم ويمكنهم تغييرها.

في حين أن الدولة الإسرائيلية لا تحتاج إلى الكثير من المياه، فإن توزيع السيطرة على نهر الأردن ومستودعات المياه الجوفية المرتبطة به يظل انعكاسًا للقوة النسبية بين الدول المتنافسة. حيث يسيطر الكيان على كمية من المياه أكثر من الأردن والفلسطينيين مجتمعين، وأكثر من ضعف ما تملكه عند قياسها مقابل مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المجاري المائية لعام 1997.

المياه التي وعدت "إسرائيل" الأردن بإعادتها في معاهدة السلام لعام 1994 لم تتحقق بعد. في الضفة الغربية، يتم التعبير عن خيار الكيان الإسرائيلي للتخزين من خلال لجنة المياه الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة التي أسستها أوسلو. لأن اللجنة تصادق على خطوط المياه التي تحتاجها كل مستوطنة جديدة في الضفة الغربية، لكنها تمنع المشاريع للقرى الفلسطينية، وهنا يصبح الماء أداة فعالة للاستعمار أو حتى التطهير العرقي.

[7] Why Israel Is Hoarding Water, by Mark Zeitoun Muna Dajani, The National Interset, 10 March 2020.

وبعد أن انتهت، فترة حق انتفاع الكيان الإسرائيلي من المنطقتين، في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، التي نص عليها الملحقان 1/ب و1/ج ضمن معاهدة "وادي عربة" للسلام[8]؛ رفضت عمان التمديد، حيث أعلن العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، انتهاء العمل الخاصين بالباقورة والغمر.

ووفقاً لمداولات مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، فإن قرار العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني بعدم تمديد فترة تأجير أراضي الباقورة والغمرة، ناتج عن فقدان الثقة بينه وبين نتنياهو، وبفعل توقف إسرائيل عن مساعي الضغط على إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لتقديم مساعدات اقتصادية للأردن حتى يتمكن من التغلب على مختلف التحديات التي يواجهها، خصوصاً الاقتصادية والداخلية، بفعل أوضاعه الاقتصادية، وهي حالة تزيد من الرفض الشعبي لتحسين أو تطوير العلاقات بين الأردن وإسرائيل.[9]

وفي الوقت الذي يشتهر الأردن بالمنتجات الحمضيات والطماطم والخيار والزيتون والفراولة والفواكه ذات النواة الأغنام والدواجن ومنتجات الألبان؛ إلا أنّ الناتج المحلي الإجمالي من القطاع الزراعي لا يتدعى ما نسبته 4.3٪ بحسب إحصائيات العام 2017.[10]

## 2. قطاع الصناعة

إذا أردنا الحديث عن القطاع الصناعي الأردني ومدى تأثره بالعلاقة مع الكيان الإسرائيلي وإن كان فتح علاقات تجارية معه قد عاد بالمنفعة عليه، حريّ بنا النظر في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الصناعي بعد القيام بصفقات خاسرة على مستوى السياسة والسيادة في سبيل تحقيق صفقات رابحة اقتصادياً.

يتركز الاقتصاد الأردني في الغالب على الخدمات (71.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مدفوعًا بقطاع السياحة، يليه قطاع النقل والاتصالات، ثم التمويل والعقارات.[11] فيما يسجل الناتج المحلي الإجمالي من قطاع الصناعة 28.9٪ يسجل معدل نمو الإنتاج الصناعي ما نسبته 2.2 % (تقديرات 2017).

يشتهر الأردن بتكنولوجيا المعلومات، الملابس، الأسمدة، البوتاس، تعدين الفوسفات، الأدوية، تكرير البترول، الأسمنت، الكيماويات غير العضوية، التصنيع الخفيف. كما يعتمد الأردن بشكل شبه كامل على الطاقة المستوردة - معظمها من الغاز الطبيعي - وتشكل الطاقة باستمرار 25-30٪ من واردات الأردن.[12]

هذا الأرقام إنما تدل على عدم استقلالية الأردن اقتصادياً واعتماده على المنتجات الأجنبية وعدم اتجاهه نحو تحقيق اكتفاء ذاتي لشعبه. وجل ذلك يتنافى مع الوعود الملكية التي أملت في تحقيق وفرة اقتصادية وبحبوبة في الأردن. وعليه، فإن غياب الاكتفاء الذاتي يفقد الدولة استقلاليتها ويزيد من تبعيتها للدول الأخرى وخاصة الكبرى منها والتي تسعى نحو الهيمنة عبر قوى ناعمة اقتصادية.

---

[8] ينص الملحقان على انتفاع الكيان الإسرائيلي بالمنطقتين لمدة 25 سنة من تاريخ دخول معاهدة السلام حيز التنفيذ، مع تجديد الانتفاع تلقائيًا لمدد مماثلة، ما لم يُخطر أي الطرفين الآخر بإنهاء العمل بالملحقين قبل سنة من تاريخ التجديد.
9 خيبة أردنية من إسرائيل: السلام الأمني يتفوق على الاقتصادي، العربي، 15 أوكتوبر/ تشرين الثاني 2019.

[10] Jordan - Economic Indicators
[11] Oxford Business Group 2010, p 86.

[12] Jordan - Economic Indicators

وإذا ذهبنا للتمحيص حول علاقة الأردن بالولايات المتحدة التي إنما نشأت عبر إقامة علاقة وطيدة مع الكيان الإسرائيلي، نقرأ في صفحة السفارة الأميركية في الأردن أن الولايات المتحدة ترى في "الأردن موقع استراتيجي ليكون بمثابة منصة للشركات التي تزود الأسواق الإقليمية". وأن "الاستقرار السياسي والأمن يخلق في الأردن ميزة نسبية داخل المنطقة". حيث تم تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن بالكامل، مما يتيح تصدير المنتجات الأمريكية بدون رسوم جمركية. وهنا نرى الكسب الأميركي من علاقاته مع الأردن لا العكس، حيث اعتبرت العلاقات الثنائية الممتازة مواتية لتطوير الأعمال الأمريكية، لما يوفره الاعتماد على الواردات فرصًا للمصدرين الأمريكيين. فالمنتجات والتكنولوجيا والعلامات التجارية الأمريكية تحظى في الأردن بتقدير جيد. وبعد دخول اتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ، ارتفعت التجارة الثنائية عشرة أضعاف على مدى السنوات الـ 14 الماضية. أما البعد السياسي لذلك يكمن في اعتبارهم أن الأردن يقع في موقع مثالي للشركات الأمريكية للوصول إلى جهود إعادة الإعمار في العراق وسوريا فور حدوثها.[13]

وهنا يمكن الاستشهاد بما ذكر حول علاقة الأردن بالولايات المتحدة إثر صلحه مع الكيان بعد اتفاقية سلام وادي عربة مع "إسرائيل" في كانون الثاني (يناير) 1994، حيث استقبل المغتربون الأردنيون مرة أخرى في الخليج بعد عزلها دوليا لمشاركتها في حرب صدام حسين على الكويت. فبعد الصلح؛ وقّع الأردن العديد من الاتفاقيات التجارية، لا سيما مع الولايات المتحدة في عام 1995، مما سمح للبلاد بمضاعفة صادراتها من السلع المصنعة من خلال إنشاء المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) في عام 1997. يتم تصدير منتجات هذه المناطق الصناعية المؤهلة إلى الولايات المتحدة معفاة من الرسوم الجمركية. وهي مصنوعة من قبل عمال آسيويين منعزلين وأقلية من العمال الأردنيين وبتمويل عربي وإسرائيلي (20٪ أو ثلث القيمة المضافة). ولاكتساب ثقة المستثمر، تم ربط الدينار الأردني بالدولار الأمريكي عام 1994 بسعر 1 دينار = 1.41 دولار.[14]

## 3. البنية الاقتصادية الأردنية

يُعد الاقتصاد الأردني من بين أصغر الاقتصادات في الشرق الأوسط، حيث لا توجد إمدادات كافية من المياه والنفط والموارد الطبيعية الأخرى، الأمر الذي يكمن وراء اعتماد الحكومة الكبير على المساعدات الخارجية. تشمل التحديات الاقتصادية الأخرى للحكومة معدلات عالية مزمنة للبطالة والعمالة الناقصة، وعجز الميزانية والحساب الجاري، والديون الحكومية.

لقد خلص إيجاز مركز أبحاث الأمن القومي في العام 2019 للإشارة إلى "خيبة الأمل الأردنية من عدم الوفاء بالوعود المتعلقة بالسلام الاقتصادي، في عدة جوانب، أبرزها التلكؤ الإسرائيلي المتواصل في تطبيق مشروع قناة البحرين، ومسألة تشجيع العمل والتجارة وحركة الاستيراد والتصدير". وحيث أن السفير الإسرائيلي لدى الأردن أمير فايسبورد أشار، في مداخلة له في اليوم الدراسي المذكور، إلى أن "نحو 2000 مواطن أردني يعملون اليوم بتأشيرات عمل في إيلات، وأن هناك ميلاً لإصدار تأشيرات عمل أيضاً لأردنيين في منطقة البحر الميت، ناهيك عن اتصالات جارية لتحسين حركة نقل البضائع من الأردن إلى "إسرائيل" وبالعكس، خصوصاً في ظل تحول ميناء حيفا إلى نقطة مهمة لتصدير

[13] USA Embassy in Jordan, Economic Data and Reports, Country Commercial Guide.

[14] Atlas of Jordon, Chronology, Myriam Ababsa

المنتجات الأردنية إلى وسط أوروبا وشرقها بفعل الثورة السورية"،[15] نرى أن الاقتصاد الأردني لم يجنِ من علاقاته مع الكيان إلا مزيدًا من التراجع والتدهور الاقتصادي.

يمكننا الاستدلال على ذلك استمرار الحاجة الأردنية نحو الاستقراض بعد 20 سنة من السلام مع الكيان. ففي أغسطس / آب 2016، وافق الأردن وصندوق النقد الدولي على تسهيل تمويل ممدد بقيمة 723 مليون دولار يهدف إلى البناء على برنامج صندوق النقد الدولي ومدته ثلاث سنوات بقيمة 2.1 مليار دولار والذي انتهى في أغسطس 2015 بهدف مساعدة الأردن على تصحيح اختلالات الموازنة وميزان المدفوعات.

ظل النشاط الاقتصادي ضعيفا في الأردن. بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2019 ما نسبته 1.9% بما يتوافق مع الاتجاه السائد خلال السنوات الثلاث الماضية. ظل معدل التضخم الرئيسي منخفضًا طوال عام 2019، حيث بلغ متوسط النمو في أسعار المستهلك 0.8% مقارنةً بـ 4.5% في عام 2018. واستمر الاتجاه المماثل في الأسعار خلال الشهرين الأولين من عام 2020. وتقلصت اختلالات القطاع الخارجي بشكل كبير. انخفض عجز الحساب الجاري (CAD) خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2019 بنسبة 60٪ تقريبًا ليصل إلى 1.08 مليار دولار أمريكي (3.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ 2.87 مليار دولار أمريكي (9.3٪ من إجمالي الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من عام 2018. وقد تم هذا الانخفاض مدفوعًا بشكل أساسي بانكماش بنسبة 15.1٪ في العجز التجاري للبلاد، لا سيما في العجز التجاري غير النفطي.

وحسب أحدث بيانات حكومية، فقد ارتفعت مديونية الأردن إلى 44.3 مليار دولار، بزيادة مقدارها حوالي 1.84 مليار دولار خلال الثلث الأول من العام الحالي، مشكلا ما نسبته 101.7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 96.7% مع نهاية عام 2019.

وتوقع البنك الدولي أن يبلغ الدين العام في الأردن مستوى يزيد على 107% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام الحالي، بسبب تأثيرات أزمة جائحة كورونا، وأن يستمر نمو الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وصولاً إلى 108.5% خلال العام المقبل.

وعليه، يعاني الأردن من عجز مزمن في الموازنة العامة وارتفاع مضطرد تشهده المديونية العامة، حيث تضاعفت خلال السنوات العشر الاخيرة، بالرغم من انه لا يوجد ما يشير الى استحداث مشاريع بنية تحتية او مشاريع استثمارية تبرر هذا الارتفاع. [16]

15 خيبة أردنية من إسرائيل: السلام الأمني يتفوق على الاقتصادي، العربي، 15 أكتوبر/ تشرين الثاني 2019.

[16] مديونية الأردن تتخطى الناتج المحلي الإجمالي

## خاتمة

بعد الاطلاع على الملف الاقتصادي الأردني والبحث في المؤشرات والأرقام الدالة على حالته المتدهورة، التي لا يزال يعاني منها منذ مرحلة ما قبل السلام، يثبت بالدليل أن المبررات المدعاة من قبل الملكين الأردنيين كانت مبررات باطلة وكانت عملية السلام هي عملية محض سياسية، وتأتي في إطار استرضاء الأميركي عبر حليفه في المنطقة. وحيث أن المملكة الأردنية كانت تعتمد على التمويل البريطاني وفقا للاتفاقية البريطانية الأردنية، فإنها لم تبذل جهدًا مضاعفًا إلا في البقاء في سلم التبعية للغرب عبر الانتقال إلى التبعية الأميركية عبر مهادنة "إسرائيل".

وبعد أن جنت الأردن الخيبة من علاقاتها مع العدو الإسرائيلي على مختلف المستويات، لم يتوانَ العديد من الدول العربية الأخرى عن عقد اتفاقات مماثلة والتي تأتي تحت غطاء اقتصادي وتجنح نحو طابع استخباراتي وعسكري. حيث تفتح الدول العربية المطبّعة مطاراتها وأراضيها ومختلف مرافقها أمام العدو، سعيًا نحو توفير عناء ومشقة الممانعة والوقوف بوجه أميركا والكيان الصهيوني في تطبيق صفقاته بخصوص القضية الفلسطينية. وحيث تلبس عملية التطبيع ثوب التعاون الاقتصادي، لم تجنِ أي من الدول التي صالحت العدو أي كسب لا على المستوى السياسي ولا على المستوى الاقتصادي وبقيت في فلك الهيمنة والغطرسة الأميركية.

إن إجراء هذا البحث حول الوضع الاقتصادي الأردني المتردي يأتي من باب إلقاء الحجة على مختلف الدول المهرولة نحو الكيان الصهيوني، والتي تحلم في تحقيق وفرة ورخاء اقتصاديين.

# لائحة المراجع


الباقورة والغمر.. كنز زراعي لدعم اقتصاد الأردن، عمان/ ليث الجنيدي/ الأناضول، 2019/11/12.

خيبة أردنية من إسرائيل: السلام الأمني يتفوق على الاقتصادي، العربي، 15 أوكتوبر/ تشرين الثاني 2019.

كلمة الملك حسن في احتفال توقيع معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية – وادي عربة (الأردن)، 26/ 10/ 1994، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 5 العدد 20 (خريف 1994).

الموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني، سيرة ملك. فرصتنا الأخيرة: السعي نحو السلام في وقت الخطر، صدر عن دار الساقي.

مسؤولية صنع السلام، مقالة بقلم الملك عبد الله الثاني، إنترناشونال هيرالد تربيون21 حزيران/يونيو 2006 (مترجم عن الإنجليزية)

Why Israel Is Hoarding Water, by Mark Zeitoun Muna Dajani, The National Interset, 10 March 2020.

25 years on, remembering the path to peace for Jordan and Israel, Brookings, Wednesday, October 23, 2019.

Jordan - Economic Indicators

Oxford Business Group 2010, p 86.

USA Embassy in Jordan, Economic Data and Reports, Country Commercial Guide